رئيس الوطنية لحقوق الإنسان لـ «أخبار الخليج»:

المؤسسة الوطنية جسر بين المجتمع المدني والجهات الحكومية

فلسطين كشفت ازدواجية المعايير الدولية بشكل صارخ

○ رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

زيادة في الزيارات المعلنة وغير المعلنة خلال الربع الأول من العام الجاري

أجرى الحوار: أحمد عبدالحميد

تصوير: عبدالأمير السلاطنة

أكد المهندس علي الدرازي، رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن المؤسسة سعت إلى تقوية العلاقات مع منظمات المجتمع المدني، مشيرًا إلى أنها استطاعت أن تشكل جسرًا بين هذه المنظمات والجهات الحكومية. وأضاف أن المؤسسة تهتم بأن تكون الجمعيات الأهلية قابلة للحياة بمفردها ولا تستجدي الدعم الحكومي.

وقال الدرازي، خلال حواره مع «أخبار الخليج»: إن المؤسسة تحرص على النقد البناء وطرح رأيها بكل شفافية وبشكل متزن ومنضبط، بعيدًا عن المبالغات، كما كشف عن زيادة عدد الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قامت بها المؤسسة خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، وأشار إلى أن المؤسسة انتهت من إعداد تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٣.

○ المهندس علي الدرازي خلال الحوار مع «أخبار الخليج».

البحرين لديها تجربة فريدة في العقوبات البديلة.. وتجاوب إيجابي من الداخلية

بالتزامن مع اليوبيل الفضي لتولي جلالة الملك المعظم مقاليد الحكم في البلاد، كيف ترى مسيرة حقوق الإنسان في مملكة البحرين؟

شهدت مملكة البحرين تطورًا نوعيًا منذ تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، من خلال تدشين الديمقراطية في المملكة والمشاركة الشعبية بصورة فاقت تطلعات المواطنين، وكانت الرؤية الملكية الإصلاحية سباقة، كما شهدنا تشكيل المؤسسات الدستورية المختلفة عقب إقرار ميثاق العمل الوطني والتعديلات الدستورية، وتفعيل المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي بالتزامن مع انتخاب مجلس النواب، وكذلك تشكل الجمعيات السياسية والمهنية والحقوقية.

في عام ٢٠٠٩، تم تأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأمر ملكي وفقًا لمبادئ باريس، التي تقتضي أن تقوم الدول بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بقانون يتيح لها الاستقلالية في مزاولة العمل الحقوقي من خلال تخصيص موارد مالية لها من الميزانية العامة للدولة. ولا يجب أن تقدم هذه المؤسسات تقاريرها إلى الحكومات، ولكن يجب أن تقدمها إلى رأس الدولة أو المجالس المنتخبة.

وتم إصدار قانون في ٢٠١٤ لإنشاء المؤسسة الوطنية في البحرين، ومن ثم تم تعديل هذا القانون في ٢٠١٦ لتحقيق مزيد من الاستقلالية للمؤسسة بما يتواءم مع مبادئ باريس. وقد عملت المؤسسة على إصدار تقاريرها السنوية بشكل منتظم.

ما هي طبيعة العلاقة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن الحقوقي؟

لقد حرصنا على مدار العامين الأخيرين على تقوية العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، ونحن نحرص على أن تكون المؤسسة الوطنية جسرًا بين جمعيات المجتمع المدني والحكومة، لذلك، حرصنا على تنظيم مؤتمرات وورش عمل تدريبية لتقوية عمل هذه الجمعيات في كتابة التقارير الحقوقية، وعلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على التركيز على العمل الحقوقي بعيدًا عن العمل السياسي.

وخاصة أن لدينا إشكالية لدى البعض بشأن الخلط بين العمل الحقوقي والعمل السياسي، ودائمًا ما أقول إن هناك «شعرة» تفرق بين الأمرين. لذا، نحن نؤكد على العاملين في الحقل الحقوقي بأن يضعوا نصب أعينهم العمل الحقوقي بشكل واضح لأن ذلك يحقق التجاوب والتطور المنشود على أرض الواقع.

هل استطاعت المؤسسة الوطنية أن تصبح بيتا للخبرة للجمعيات الحقوقية في المجتمع المدني وهل اكتسبتم ثقة هذه الجمعيات؟

العمل مع منظمات المجتمع يحتاج إلى وقت وصبر للتمكن من كسب ثقتها، التي تستند في عملها على الكثير من الديناميكية والحراك، والعديد من الاستفسارات والتساؤلات والمطالبات، لذا، حرصت المؤسسة الوطنية من خلال الفعاليات والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل المختلفة على خلق قناة تواصل مستمرة مع المعنيين بالعمل الحقوقي في البحرين.

استمعت المؤسسة الوطنية الى كل مطالب الجمعيات الحقوقية، ونظمت لقاءات مشتركة بين وزارة التنمية الاجتماعية وهذه الجمعيات، وأعددنا مذكرة وافية بكل المرئيات ورفعناها إلى وزارة التنمية الاجتماعية، وتسلمنا ردودًا من الوزارة.

وعقدت لقاءً ثنائيًا مع وزير التنمية الاجتماعية لشرح مطالب هذه الجمعيات وحل الإشكاليات التي تواجه عملها، لأن المجتمع المدني لا بد أن يكون قابلًا للحياة بمفرده وقادرًا على الاستمرار والعمل بشكل سلس وحيوي للارتقاء بالعمل الحقوقي في المملكة.

ما هي أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني؟

من خلال اللقاءات مع هذه المنظمات، وجدنا أن كثيرًا منها ينتظر الدعم المالي من الحكومة. نحن نريد للجمعيات أن تكون قادرة على الحياة بمفردها من خلال تدبير الموارد المالية اللازمة بشكل قانوني، بعيدًا عن استجداء الدعم المالي الحكومي.

وهل القانون يتيح لهم تدبير هذه الموارد؟

لقد رفعنا إلى وزارة التنمية الاجتماعية مرئياتنا بشأن التعديلات اللازمة على القانون المنظم لعمل الجمعيات الأهلية وكذلك القرارات الوزارية ذات الصلة. ونجد أن الوزارة تتجاوب وتستمع الى المطالب، ونتطلع إلى رؤية خطوات إيجابية إلى الأمام تضمن وجود بيئة حاضنة للعمل الحقوقي في هذه الجمعيات.

هذا سيقودني الى الاستفسار عن تجاوب الجهات المعنية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك ما هو دور المؤسسة الوطنية في تطبيق قرار مجلس الوزراء بمنح المؤسسة صفة مراقب في ٤ لجان وطنية؟

هناك أمر مهم في مبادئ باريس يتطلب أن تكون المؤسسة الوطنية مراقبة على عمل الحكومة في المجال الحقوقي وأن يكون لها دور في تعزيز حقوق الإنسان في البلاد. لذلك، يأتي قرار مجلس الوزراء ليفعل دور المؤسسة الوطنية الرقابي على اللجان الحكومية.

ما هي أدوات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان بالمملكة؟

إن الفارق بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأي جمعية أهلية معنية بملف حقوق الإنسان يكمن في أن هذه الجمعيات تعتمد على الإعلام فقط لتوصيل صوتها، أما المؤسسة الوطنية فبموجب قانون إنشائها لديها القدرة على القيام بزيارات معلنة وغير معلنة إلى مختلف الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين، مثل المستشفيات والمدارس، وكذلك أماكن الاحتجاز ومراكز الإصلاح والتأهيل.

نحن نحرص على أن نقول الحقيقة بأسلوب متزن ومنضبط، بعيدًا عن المبالغات، مع التركيز على تقديم مقترحات التطوير اللازمة في أي ملف نتطرق إليه، أي أننا نقوم بما يمكن أن نسميه «النقد البناء الموضوعي».

وبموجب القانون، فإننا نرفع توصياتنا إلى أي جهة حكومية، وفي حال عدم تجاوبها معنا، يحق لنا أن نرفع ذلك إلى أعلى المستويات ونرصده في تقريرنا السنوي.

هناك تطور ملموس فيما يتعلق بحقوق المحتجزين بالمملكة من خلال طرح عديد من المبادرات كالعقوبات البديلة والسجون المفتوحة، ما هو دور المؤسسة الوطنية في تفعيل هذه المبادرات، وما هو دوركم في تواصل أهالي النزلاء؟

إن البحرين لديها تجربة فريدة في العقوبات البديلة، وقد قامت المؤسسة الوطنية بتنظيم مؤتمر دولي شارك فيه أكثر من ٣٥ شخصية من مختلف قارات العالم لعرض تجربة المملكة في التدابير والعقوبات البديلة. الكثير منهم طلبوا منا أن نقوم بنشر هذه التجربة على دول المنطقة، وبالفعل حرصت عديد من المؤسسات الخليجية الحقوقية على الاطلاع عن كثب على التجربة البحرينية.

كما تعاونت المؤسسة الوطنية مع وزارة الداخلية والوزارات الأخرى ذات العلاقة في إنشاء آلية لإشراك القطاع الخاص في تطبيق العقوبات البديلة. نجاح هذه الآلية تم تطبيقه بالفعل بعد صدور العفو الملكي الشامل الأخير، وما تبعه من صدور قرار من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لتوفير فرص عمل للمشمولين بهذا العفو الملكي.

نجاح تطبيق هذه الآلية تحقق من خلال تضافر جهود المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع وزارة الداخلية ووزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين وصندوق العمل «تمكين»، والتي أسهمت في تذليل كل المعوقات.

لذلك، أرى أن هذا أحد أدوار المؤسسة الوطنية في التواصل مع الجهات الحكومية لضمان حقوق المحتجزين ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

البرلمان ناقش مشروعا حكوميا بصفة الاستعجال لتعديل قانون الإصلاح والتأهيل يرتبط بالرعاية الصحية للنزلاء، هل كان للمؤسسة الوطنية دور في هذا الشأن؟

قبل حوالي عامين، رفعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان توصية إلى وزارة الداخلية بهذا الشأن، والتي ردت حينها بأنها كانت بالفعل تعمل على ذلك منذ فترة. وقد دفعنا في هذا الاتجاه وسط تجاوب واضح من الوزارة، وبالطبع من مجلس الوزراء، وبالفعل تم إحالة مشروع القانون إلى السلطة التشريعية، والذي يتضمن مسائل الرعاية الصحية وكذلك توسيع نطاق زيارات النزلاء.

هذا التفاعل يعكس نهج وزارة الداخلية في التعاطي مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفي التعامل مع الأحداث بشكل ديناميكي عمومًا.

هل هناك زيادة في عدد الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قامت بها المؤسسة الوطنية خلال الربع الأول من العام الجاري؟

بالفعل، عدد الزيارات أكبر من العام الماضي، وتعمل المؤسسة الوطنية بشكل مكثف على تنفيذ هذه الزيارات.

ما هي أبرز مطالبكم بشأن النزلاء؟

إن الرعاية الصحية هي ملف لا بد من معالجته بصورة تامة، والمستشفيات الحكومية تولي اهتمامًا كبيرًا بهذا الملف. مع العلم أن الإحصائيات العالمية تشير إلى أن الإنسان الطبيعي يتردد على المستشفى ما بين ٤ و ٦ مرات سنويًا، أما الإنسان المحتجز أو النزيل في مراكز الإصلاح فيتردد على المستشفى ما بين ١٨ و ٣٦ مرة في السنة. وبالتالي، التعامل مع النزيل يحتاج الى دراية خاصة وتطوير في مهارات الطبيب المعالج. وعلى ذلك، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل الآن على إعداد مشروع تدريبي متخصص لأطباء المستشفيات الحكومية للتعامل مع النزلاء والمحتجزين وفهم حقوقهم.

في السنوات الأخيرة برزت مفاهيم جديدة مرتبطة بحقوق الإنسان، منها حقوق الإنسان والبيئة، ما هي اسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الشأن؟

عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العام الماضي مؤتمرًا حول حق الإنسان في بيئة سليمة، وتم التواصل مع جميع الوزارات والجهات المعنية بالبيئة في البحرين. لدينا ملاحظات على هذا الملف، والشفافية أمر ضروري للغاية فيه.

يجب أن ندرك أن كل دول الخليج شهدت طفرة نوعية في التطور الحضري والعمراني، وهذا التغير والتطور لا بد أن يكون له انعكاسات على البيئة مع تراجع الرقعة الزراعية وتأثر المياه الجوفية، وكذلك مشاريع دفان البحر في الماضي التي لم تراع بشكل صحيح المعايير العالمية التي تتوافق مع البيئة. هذه من المفاهيم المستحدثة التي طرأت على ملف حقوق الإنسان.

يجب نشر التوعية بالثقافة البيئية على جميع فئات المجتمع، بداية من القائمين على هذا الملف وصولًا إلى المواطن المستفيد من هذه البيئة.

ومن المفاهيم الجديدة المستحدثة أيضًا في ملف حقوق الإنسان، سوف نشارك في مؤتمر بمجلس حقوق الإنسان في جنيف هذا الشهر في فعالية عن حقوق الإنسان والأعمال التجارية، وسوف تقيم المؤسسة الوطنية مؤتمرًا نهاية هذا الشهر أيضًا بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول نفس الموضوع.

ما هي نسبة البحرنة في المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان؟

نسبة البحرنة في المؤسسة تصل تقريبًا إلى ١٠٠٪.

ما نراه من انتهاكات في غزة وسط صمت دولي مع الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين، تؤثر على مصداقية دعاوى الدفاع عن حقوق الإنسان من بعض الدول، ما رأيك في ذلك؟

ازدواجية المعايير أصبحت واضحة بشكل صارخ، ويظهر ذلك جليًا من خلال برودة ردة الفعل الرسمية العالمية مقارنة بأحداث عالمية أقل بكثير مما يحدث حاليًا من مجازر تقشعر لها الأبدان في غزة والقتل الجماعي للفلسطينيين.

واليوم، نرى أن استخدام حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي أصبح واضحًا جدًا، وخاصة فيما يخص الدول العربية والخليجية.

ويجب أن نشير هنا إلى أن العمل الحقوقي يحتاج إلى جهد دؤوب ومستمر، والبحرين تسعى بكل جدية إلى تقوية وتعزيز قيم حقوق الإنسان. ويؤكد جلالة الملك المعظم دائمًا أن احترام حقوق الإنسان في بلادنا نابع من قيمنا وتقاليدنا وديننا الحنيف.

هل انتهت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٣؟

نحن حاليًا في طور المرحلة النهائية للتقرير، الذي يركز على تطوير حقوق الإنسان ويسلط الضوء على الأدوار التي قامت بها المؤسسة الوطنية خلال العام الماضي. سوف يتضمن التقرير توصياتنا وردود الجهات المعنية عليها، ومتابعة توصيات التقرير السابق.

هل باتت هناك ثقة من المواطن البحريني في المؤسسة الوطنية؟

إن زيادة عدد الشكاوى وطلبات المساعدة القانونية، ولجوء المواطنين والمقيمين إلى المؤسسة الوطنية، يعكس الثقة المتزايدة في المؤسسة، والتي نسعى دائمًا إلى تقويتها بكل جد.

إنجاز عربي تاريخي يعد الأول من نوعه

فوز مشروع بحريني مصري مشترك لاستكشاف القمر الجنوبي على مهمة Chang'e-7 الصينية

ضمن مساعي الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء لتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء، أعلنت الهيئة تحقيق إنجاز عربي تاريخي يعد الأول من نوعه في مجال استكشاف القمر من خلال فوز المشروع البحريني المصري المشترك في المسابقة العالمية التي نظمتها وكالة الفضاء الصينية، والتي تهدف إلى إطلاق الحمولات الفائزة بشكل مجاني على مهمة استكشاف القمر الصينية Chang'e-7 المقرر إطلاقها عام ٢٠٢٦، لاستكشاف مختلف عناصر وتركيبات تربة القطب الجنوبي للقمر، بما في ذلك استكشاف الماء المتجمد.

يتضمن المشروع الفائز تصميم وبناء واختبار كاميرا متعددة الأطياف لدراسة مواد سطح القمر، وسيُنفذ بالكامل بأيدي مهندسي الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء ووكالة الفضاء المصرية. يمثل هذا الإنجاز نقطة تحول في مساهمات العرب في المشاريع الفضائية العالمية ويبرز تميز الكفاءات الوطنية والعربية القادرة على المنافسة في مجال استكشاف القمر، الذي لا يزال مقتصراً على عدد قليل من دول العالم.

يأتي التعاون بين مملكة البحرين وجمهورية مصر في هذا المشروع كنتاج لمذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين في ٢٠٢٢، ويُظهر التعاون الأهمية البالغة للعمل المشترك في القطاعات العلمية والتقنية، مما يعزز من مكانة البلدين الشقيقين في المجتمع العلمي الدولي لعلوم الفضاء. ويُعد هذا المشروع خطوة رئيسية نحو استغلال التقنيات الحديثة في استكشاف موارد القمر المحتملة.

حول هذا الإنجاز التاريخي، صرح الدكتور محمد إبراهيم العسيري، الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، قائلًا: «نفخر بالتعاون البحريني المصري الذي أثمر عن هذا الإنجاز العلمي، وهو باكورة لتعاون مستمر وحافل بالعديد من المشاريع المشتركة بين البلدين في المستقبل. هذا النجاح يعد نموذجا على التعاون العربي في مجال علوم المستقبل، وهو مصدر اعتزاز بالقدرات العربية الشابة التي شاركت في هذه المنافسة الدولية واستطاعت أن تثبت تميزها. كما أنه يعد شاهدا على المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الكفاءات البحرينية المشاركة في تحقيق هذا الفوز، الأمر الذي يمثل نقلة نوعية في تطوير القدرات الوطنية التقنية والعلمية لاستكشاف الفضاء الخارجي. وهو ليس بالأمر المستغرب أن تتميز الكفاءات البحرينية، التي لطالما برزت في مختلف المحافل الدولية في هذا القطاع الحيوي».

من جانبه، عبّر الأستاذ الدكتور شريف صدقي، الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، عن بالغ اعتزازه بالإنجاز قائلًا: «ذا الفوز يعكس التزامنا بتعزيز التعاون الدولي في مجال الفضاء وبالمشاركة الفعالة في مهمات استكشاف الفضاء الخارجي. إن هذا الإنجاز التاريخي المشترك يُثبت أن التعاون العربي قادر على تحقيق نتائج ملموسة في الساحة الدولية، ويُمهد الطريق لمزيد من الإنجازات والمساهمات في علوم الفضاء وتقنياته».

وحول تفاصيل أكثر عن هذا المشروع، صرح الدكتور أيمن محمود، مدير عام قسم الحمولات الفضائية بوكالة الفضاء المصرية وعضو مجلس إدارتها، قائلاً: «تعتمد هذه الكاميرا على تقنية متطورة تُمكننا من استكشاف عناصر وبنية سطح القمر بدقة عالية، ما يُسهم في إجراء سلسلة من الدراسات لتحديد الموارد المحتملة على سطح القمر، وخاصةً في القطب الجنوبي حيث يُتوقع وجود مياه متجمدة تحت سطحه. إن استخدام هذه التقنية سيُساعد في فهم تركيبة القمر وبالتالي تحديد مواقع مثالية لهبوط المستكشفات المستقبلية ومواقع استخراج الموارد. كما أن دراسة عناصر ومكونات سطح القمر ستُمكن العلماء من استخدام البيانات في تحديد مواقع وجود المياه التي قد تكون مصدراً قيماً للموارد المهمة في المستقبل، مثل توفير الأكسجين للتنفس وإنتاج الوقود».

ومن جهتها، صرحت المهندسة عائشة الحرم، رئيسة قسم تصميم الأقمار الصناعية بالهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، عن أهمية المشروع التقنية، قائلةً: «إن المشاركة في هذا المشروع العالمي سيضيف الكثير إلى خبرات فريق البحرين للفضاء في مجال استكشاف الفضاء الخارجي، حيث تتميز مهمات استكشاف القمر بتحدياتها الفريدة ومنها على سبيل المثال درجات الحرارة المتفاوتة بشكل كبير، مما يُشكل تحدياً في تصميم الحمولة بما يتوافق مع درجات الحرارة العالية جداً والمنخفضة جداً إلى جانب سرعة معالجة البيانات وكفاءة عمل الحمولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء مثل هذه الحمولة سيوفر بيانات قيمة للعلماء والباحثين والمستثمرين في هذا المجال، حيث تشير دراسات عالمية إلى وجود معادن ثمينة وبكميات تجارية على سطح القمر والتي قد تكون موجودة بكميات كبيرة تحت سطحه، مما يجعل استغلالها فرصةً ثمينة للأبحاث والتطوير الاقتصادي».

الجدير بالذكر أن مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية تشارك في هذه المهمة الفضائية الصينية إلى جانب كل من إيطاليا، وروسيا، وسويسرا، وتايلاند وجمعية المرصد القمري الدولي. ويُعادل هذا الفوز توفير ٤ ملايين دولار أمريكي، وهو المبلغ الذي سيتكفل به الجانب الصيني لتغطية تكلفة إطلاق الحمولة على متن مهمة لاستكشاف القمر.

○ عائشة الحرم.

○ د.محمد العسيري.

○ د.شريف صدقي.

○ د. أيمن محمود.